



جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار

دليل المستثمر في العراق 2022

المقدمة

العراق .. فرص واعدة للاستثمار

يتميز العراق بوجود المقومات المهمة والداعمة لعملية جذب رؤوس الاموال والاستثمارات اليه وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها اضافة الى سعة حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد وكل ماتقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية .

وازاء ماشهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل) قد اسهمت في تشجيع الاستثمار بتركيزها على ضرورة استقطاب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع .

تم تشريع قوانين للاستثمار لغرض جذب و تشجيع الاستثمارات الاجنبية داخل العراق وبما يتلائم مع الاهداف المطلوبة واصبح بالامكان الحصول على ضمانات مختلفة.

يتمتع أي مشروع استثماري مؤهل بالمزايا والضمانات التالية :

- الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع .
- زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من ٥٠٪.
- توظيف عمال أجنبى جنباً الى جنب مع العمالة المحلية.
- بحسب التعديل الجديد للقانون يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحل وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث أن القانون سابقاً قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات وأعتبراً من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
- كما تضمن التعديل اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين .
- كما تضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .
- كما تضمن أعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقاً لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.
- ضمان عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بامر قضائي بات .
- يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته او اتفاقيات دولية متعددة الأطراف التي قد انضم العراق اليها.

وللمزيد من المعلومات أو لترتيب زيارة الى العراق يرجى الاتصال بالهيئة الوطنية للاستثمار عبر أحد العناوين أدناه:

info@investpromo.gov.iq

الهيئة الوطنية للاستثمار

البريد الإلكتروني	الدوائر والأقسام
oss@nici.gov.iq	دائرة النافذة الواحدة
economic@nici.gov.iq	الدائرة الاقتصادية
Admin-dg@nici.gov.iq	الدائرة الادارية والمالية
legal@nici.gov.iq	الدائرة القانونية
prd@nici.gov.iq	دائرة العلاقات والترويج والاعلام
promotion@nici.gov.iq	
cwp@nici.gov.iq	قسم تنسيق المحافظات
projects@nici.gov.iq	القسم الفني
info@nici.gov.iq	قسم تكنولوجيا المعلومات

<http://www.kurdistaninvestment.org> هيئة استثمار اقليم كردستان

الموقع الالكتروني	الهيئة
www.baghdadic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بغداد
http://investdiyala.com	هيئة استثمار محافظة ديالى
http://investsalahaddin.org	هيئة استثمار محافظة صلاح الدين
http://www.investkirkuk.com	هيئة استثمار محافظة كركوك
http://www.mosulinvestment.org	هيئة استثمار محافظة نينوى
http://www.anbarinvest.net	هيئة استثمار محافظة الانبار
http://www.wasitic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة واسط
http://www.krinves.com	هيئة استثمار محافظة كربلاء المقدسة
http://www.bic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بابل
http://www.investnajaf.net	هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف
http://www.thiqarinvest.gov.iq	هيئة استثمار محافظة ذي قار
http://www.miciq.com	هيئة استثمار محافظة ميسان
http://www.miciraq.org	هيئة استثمار محافظة المثنى
http://investdiw.gov.iq	هيئة استثمار محافظة الديوانية
http://www.investbasrah.com	هيئة استثمار محافظة البصرة

لمحة عن الاقتصاد العراقي

القطاع النفطي

- يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث انه يسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن ٥٦٪ بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٨ (حسب التقديرات الخاصة بالخطة الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢)، وكذلك ما يزيد عن ٩٠٪ من العائدات المالية.
- قطاع النفط الخام وحسب التقديرات التي تشير الى ان انتاج النفط الخام خلال عام ٢٠١٨ سجل معدله اليومي (٤,٤٠١) مليون/ برميل/ يومياً أما عام/٢٠١٧ حيث بلغ (٤,٤٦٩) مليون/ برميل/ يوم .
- أما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (١٣٢,٩) تريليون قدم مكعب
- يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات .
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٨ بلغ (٣,٨٣٦) مليون/ برميل / يوم
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٧ بلغ (٣,٨٠٢) مليون/ برميل / يوم
- احتياط النفط المثبتة (١٤٦,٩) مليون / برميل
- معدل السعر الاولي للعائدات المالية النفطية (دولار/برميل) لشهر نيسان ٢٠٢٢، هو ١٠٤,٠٩١ دولار
- الكمية المصدر من النفط ١٠١,٣٩٠,٦١٢ مليون برميل
- قيمة العائدات المالية الاولية ١٠,٥٥ مليار دولار ، وبهذا تبلغ العائدات المالية "الاولية" للصادرات النفطية للاشهر الاربعة الاولي من عام ٢٠٢٢ مامقداره ٣٨,٤٣ مليار دولار (بحسب شركة SOMO)

جدول رقم (١)

يبين بعض مؤشرات القطاع النفطي

الاحتياطيات النفطية المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٤٦,٩ مليار / برميل
احتياطيات الغاز المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٣٢,٩ ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٧	٤,٤٦٩ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٨	٤,٤٠١ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٧	٣,٨٠٢ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٨	٣,٨٣٦ مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠١٩	٥,٠٠٠ الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠٢٠	٥,٥٠٠ الف / برميل

المصدر : وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم ٩٦١ في ٢٠١٩/١/٩

التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص

اشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي بلغت بحدود 34.7% مقابل 65.3% للقطاع العام. وفي ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة ، وبهذا الاتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 الى حوالي 38.3% مقابل 61.7% للقطاع العام وكما مبين في الجدول التالي.

جدول (٢)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة				
سنة الهدف ٢٠٢٢		سنة القياس ٢٠١٥		القطاع
القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	
٤٠,٠	٦٠,٠	٣٢,٤	٦٧,٦	الزراعي
٥,٠	٩٥,٠	٠,٠	١٠٠,٠	النفط
٣٤,٠	٦٦,٠	٣٣,٦	٦٦,٤	التعدين
٧٠,٠	٣٠,٠	٦٠,٥	٣٩,٥	الصناعة التحويلية
٢٥,٠	٧٥,٠	١٩,٢	٨٠,٨	الكهرباء والماء
٦٠,٠	٤٠,٠	٥٦,٩	٤٣,١	البناء والتشييد
٩٥,٠	٥,٠	٩٠,١	٩,٩	النقل والاتصالات
٨٧,٠	١٣,٠	٨٦,٩	١٣,١	التجارة
٩٦,٠	٤,٠	٩٥,٩	٤,١	المال والتأمين
٣٠,٠	٧٠,٠	١٨,٢	٨١,٨	الخدمات
٣٨,٣	٦١,٧	٣٤,٧	٦٥,٣	الكلي

الناتج المحلي الاجمالي

قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون الناتج المحلي والإجمالي من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي والتغيير في الخزين او الصادرات او الاستيرادات وبالتالي فإن GDP مؤشر مهم يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي .

2-3 النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً الى الامكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها وخاصة مع ادامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الايرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى ، تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018 – 2022 بحدود 7% منه حوالي 7.5% معدل نمو القطاع النفطي و6.1% معدل نمو لكافة الانشطة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم استقرار اسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الارهابية وعدم الاستقرار الامني من جهة اخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بظلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة.

اولاً: الناتج المحلي الاجمالي

نعرض في ادناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة المقدرة للسنوات 2018 – 2022 والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة.

جدول (٣)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (مليار دينار)							
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	معدل النمو	٢٠١٥ سنة	القطاع
٦٥٢٠,٦	٦٠١٥,٣	٥٥٤٩,٢	٥١١٩,٢	٤٧٢٢,٥	٨,٤	٣٧٠٧,٥	الزراعي
١٦٧٤٤٦,٥	١٥٥٧٦٤,٢	١٤٤٨٩٦,٩	١٣٤٧٨٧,٥	١٢٥٣٨٤,٠	٧,٠	١٠٠٩٢٩,٢	النفط
٣٥٣,٨	٣٥٠,٣	٣٤٦,٨	٣٤٣,٤	٣٤٠,٠	١,٠	٣٣٠,٠	التعدين
٣٠٨٨,٥	٢٧٩٤,٥	٢٥٢٩,٠	٢٢٨٨,٧	٢٠٧١,٢	١٠,٥	١٥٣٥,١	الصناعة التحويلية
٣٢٠٣,٨	٣٠٢٢,٤	٢٨٥١,٤	٢٦٩٠,٠	٢٥٣٧,٧	٦,٠	٢١٣٠,٧	الكهرباء والماء
٢١٨٢١,٤	٢٠٤٣٢,٠	١٩١٣١,١	١٧٩١٣,٠	١٦٧٧٢,٥	٦,٨	١٣٧٦٨,٤	البناء والتشييد
٢٢٩٨٥,٠	٢١٤٨١,٣	٢٠٠٧٦,٠	١٨٧٦٢,٦	١٧٥٣٥,١	٧,٠	١٤٣١٣,٩	النقل والاتصالات
٢٥٩٨٩,٣	٢٣٩٩٧,٥	٢٢١٥٨,٤	٢٠٤٦٠,٢	١٨٨٩٢,١	٨,٣	١٤٨٧٢,٩	التجارة
١٤١٤٠,٦	١٣٧٨٢,٣	١٣٤٣٣,٠	١٣٠٩٢,٦	١٢٧٦٠,٨	٢,٦	١١٨١٥,١	المال والتأمين
٢٦٩١٤,٩	٢٥٧٥٥,٨	٢٤٦٤٦,٧	٢٣٥٨٥,٤	٢٢٥٦٩,٨	٤,٥	١٩٧٧٧,٨	الخدمات
١٢٥٠١٧,٣	١١٧٦٣١,٥	١١٠٧٢١,٦	١٠٤٢٥٥,٣	٩٨٢٠١,٨	٦,١	٨١٤٠٢,٠	الانشطة غير النفطية
٢٩٢٤٦٣,٨ ٢٤٧,٤	٢٧٣٣٩٥,٧ ٢٣١,٣	٢٥٥٦١٨,٥ ٢١٦,٣	٢٣٩٠٤٢,٨ ٢٠٢,٢	٢٢٣٥٨٥,٨ ١٨٩,٢	٧,٠	١٨٢٣٣١,٢	الكلية \$b

تضح ان الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة الى (292.5) تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) تريليون دينار عند العام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110.2) تريليون دينار وبمعدل نمو 7%. ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10.5% والقطاع الزراعي 8.4% هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص

جدول (٤)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي مقارنة بسنة القياس %			
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٥	القطاع
٢,٢	٢,١	٢,٠	الزراعي
٥٧,٣	٥٦,١	٥٥,٤	النفط
٠,١	٠,٢	٠,٢	التعدين
١,١	٠,٩	٠,٨	الصناعة التحويلية
١,١	١,١	١,٢	الكهرباء والماء
٧,٥	٧,٥	٧,٦	البناء والتشييد
٧,٩	٧,٨	٧,٨	النقل والاتصالات
٨,٩	٨,٤	٨,٢	التجارة
٤,٨	٥,٧	٦,٤	المال والتأمين
٩,٢	١٠,١	١٠,٧	الخدمات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الكلية

جدول (٥)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (مليار دينار)										
٢٠٢٢		٢٠٢١		٢٠٢٠		٢٠١٩		٢٠١٨		
%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	الأنشطة
١١,٩	٣٤٩٨٧,٦	١١,٩	٣٢٦١٤,٥	١١,٩	٣٠٤٠٧,٥	١١,٩	٢٨٣٥٤,٣	١١,٨	٢٦٤٤٣,٩	السلعية عدا النفط
١٧,٤	٥٠٨١٢,٦	١٧,٣	٤٧٢٧٠,٥	١٧,٢	٤٣٩٨٠,٧	١٧,١	٤٠٩٢٤,٨	١٧,٠	٣٨٠٥٦,١	التوزيعية
١٣,٤	٣٩٢١٧,٢	١٣,٨	٣٧٧٤٦,٤	١٤,٢	٣٦٣٣٣,٤	١٤,٦	٣٤٩٧٦,٠	١٥,٢	٣٣٩٦٠,٤	الخدمية
٤٢,٧	٢٩٢٤٦٣,٨	٣٤,٠	٢٧٣٣٩٥,٧	٤٣,٣	٢٥٥٦١٨,٥	٤٣,٦	٢٣٩٠٤٢,٨	٤٤,٠	٢٢٣٥٨٥,٨	اجمالي الناتج المحلي

ثانياً: الاستثمار والنمو

قدرات الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام او الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7% بمبلغ إجمالي قدره (220.6) تريليون دينار بما يعادل (186.7) مليار دولار طيلة سنوات الخطة (2018 - 2022) منه مبلغ 132 تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كأستثمار حكومي والباقي بحدود 88.6 تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بكافة اشكاله وكما مبين ادناه:

جدول (٦)

تريليون دينار	الايادات والاستثمارات المقدرة للخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢
٤٤٠,٠	أجمالي الايرادات المتوقعة
٢٢٠,٦	أجمالي الاستثمارات المطلوبة
١٣٢,٠	الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة
٨٨,٦	الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص

- الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة حوالي 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار وتشكل حوالي 60% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار كما مبين في الجدول اعلاه.

- الاستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة ان يسهم القطاع الخاص بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2018 – 2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل ما نسبته 40% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة .

- التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في الجدول الاتي جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبتحقيق 38.4% وبمبلغ إجمالي قدره حوالي 84.7 تريليون دينار للفترة 2018 – 2022 ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة بأعتبره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبتحقيق 49.5% حيث قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء الى حوالي 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد بحوالي 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات

المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات اعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة اضافة الى تراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد مع الاشارة الى ان القطاع الخاص هو المساهم الاساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته الى حوالي 90%. اما قطاع الخدمات فهو بحاجة ايضاً الى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار وبنسبة تصل الى 17% من اجمالي الاستثمارات المقدره وذلك بأمل إعادة النشاط الى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية. اما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً بحوالي 5.6% وهي نسبة منخفضة تعود الى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الاجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (٧)

مليار دينار		حجم الاستثمارات المقدره لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٢				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	معدل النمو المستهدف (%)	القطاع
٥,١٧٦٨	٥,١٦٣١	٠,١٥٠٥	٤,١٣٨٨	٨,١٢٨٠	٤,٨	الزراعي
٥,١٩٤٧٠	١,١٨١١٢	٥,١٦٨٤٨	٠,١٥٦٧٣	٥,١٤٥٧٩	٥,٧	النفط
,٥	٨,٥	٧,٥	٧,٥	٦,٥	٠,١	التعدين
٧,١١٧٣	٢,١٠٦٢	٢,٩٦١	٩,٨٦٩	٢,٧٨٧	٥,١٠	الصناعات التحويلية
٧,٤٥٣٣	٠,٤٢٧٧	٩,٤٠٣٤	٥,٣٨٠٦	١,٣٥٩١	٠,٦	الكهرباء والماء
٧,٢٧٧٨	٨,٢٦٠١	٢,٢٤٣٦	١,٢٢٨١	٨,٢١٣٥	٨,٦	البناء والتشييد
١,٩٠٢٢	٩,٨٤٣١	٣,٧٨٨٠	٨,٧٣٦٢	٠,٦٨٨٣	٠,٧	النقل والاتصالات
٨,١٩٩١	١,١٨٣٩	٢,١٦٩٨	٠,١٥٦٨	٩,١٤٤٧٩	٣,٨	التجارة
٥,١١٩٤	١١٦٤,٢	٧,١١٣٤	٩,١١٠٥	٩,١٠٧٧	٦,٢	المال والتأمين
١,٨١١٣	٧,٧٧٦٣	٤,٧٤٢٩	٥,٧١٠٩	٣,٦٨٠٣	٥,٤	الخدمات
٥,٥٠٠٥٢	٤,٤٦٨٨٩	٢,٤٣٩٣٤	٨,٤١١٧٢	٢,٣٨٥٩٢	٠,٧	الكلية
٣,٤٢	٧,٣٩	٢,٣٧	٨,٣٤	٦,٣٢		

جدول (٨)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة ٢٠٢٢ – ٢٠١٨ (%)		
القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	(%)
الزراعي	٢,٧٥٧٤	٤,٣
النفط	٧,٨٤٦٨٣	٤,٣٨
التعدين	٦,٢٨	٠,١٠
الصناعة التحويلية	٣,٤٨٥٤	٢,٢
الكهرباء والماء	٣,٢٠٢٤٣	٢,٩
البناء والتشييد	٦,١٢٢٣٣	٥,٥
النقل والاتصالات	١,٣٩٥٨٢	٩,١٧
التجارة	١,٨٥٤٥	٩,٣
المال والتأمين	٢,٥٦٧٧	٦,٢
الخدمات	٥,٣٧٢١٩	٩,١٦
الكلي	٥,٢٢٠٦٤٠	١٠٠

ثالثاً: متوسط نصيب الفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند 7% للنواتج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5% فأمن المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5% فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالسعار الثابتة لعام 2007 حوالي 4.9 مليون دينار عام 2015 وحوالي 5.1 دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي 6.9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022.

جدول (٩)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة			
متوسط نصيب الفرد (الف دينار)	حجم السكان المقدر (الف نسمة)	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	السنة
٥٨٦٤,٧	٣٨١٢٤,٢	٢٢٣٥٨٥,٨	٢٠١٨
٦١٠٩,٣	٣٩١٢٧,٩	٢٣٩٠٤٢,٨	٢٠١٩
٦٣٦٦,٦	٤٠١٥٠,٢	٢٥٥٦١٨,٥	٢٠٢٠
٦٦٣٧,٣	٤١١٩٠,٧	٢٧٣٣٩٥,٧	٢٠٢١
٦٩٢٢,٤	٤٢٢٤٨,٩	٢٩٢٤٦٣,٨	٢٠٢٢

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات الصرف الى جانب المحافظة -قدر الامكان- على دعم الفئات محدودة الدخل عن طريق شبكات الضمان الاجتماعي واستمرار دعم البطاقة التموينية.

جدول (١٠)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٠)
(٢٠١٢-٢٠١٠)

الرمز	الأقسام الرئيسية	الوزن	المعدلات السنوية		معدل التغير %	نسبة المساهمة %
			٢٠٢٠	٢٠١٩		
٠١	الاعذية والمشروبات غير الكحولية	٢٩,٦٠٥	٩٧,٥	٩٧,٠	(٠,٥)	٣١,٧-
٠٢	التبغ	٠,٦١٥	١٢١,١	١٢١,٩	٠,٧	٠,٩
٠٣	الملابس والاحذية	٦,٤٧٢	١٠٢,٢	١٠١,٩	(٠,٣)	-٤,٢
٠٤	السكن ، المياه ، الكهرباء ،الغاز	٢٥,٥٣٩	١١٣,٩	١١٣,٨	(٠,١)	-٥,٤
٠٥	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٦,٥٢٤	٩٦,٧	٩٦,١	(٠,٦)	-٨,٤
٠٦	الصحة	٤,١٢٤	١٢٣,١	١٣١,٢	٦,٦	٥٨,٣
٠٧	النقل	١٥,١٨٥	٩٧,٦	٩٧,٥	(٠,١)	-٣,٣
٠٨	الاتصال	٣,١٠٩	١٠٩,٧	١٠٩,١	(٠,٥)	-٣,٣
٠٩	الترفيه والثقافة	١,٩٩٨	٩٤,٢	٩٥,١	١,٠	٤,٣
١٠	التعليم	٠,٩٢٢	١٤٤,٠	١٥٤,٧	٧,٤	١٤,٦
١١	المطاعم والفنادق	١,٥٢٧	١١٢,١	١١٢,٢	٠,١	٠,٣
١٢	السلع والخدمات المتنوعة	٤,٥٤٢	١٠٦,٧	١١٥,٢	٨,٠	٧٧,٨
٠٠	الرقم القياسي العام	١٠٠	١٠٤,٥	١٠٥,١	٠,٦	١٠٠,٠
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	١٠٠	١٠٥,٢	١٠٦,٢	١,٠	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

سعر الفائدة: لسعر الفائدة تأثيرات متعددة وأبعاد تمتد بعمق في الاقتصاد الكلي؛ حيث يؤثر سعر الفائدة في الاستثمار بشكل كبير وخاصة الإنتاجي منه، الذي يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن جهة يؤثر في تكاليف الاستثمار ومن جهة أخرى يؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال.

ويمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض رأس المال، فكلما ارتفع سعر الفائدة أدى ذلك إلى زيادة تكلفة اقتراض رأس المال وبالتالي انخفاض الاستثمار، ويرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يعتمد الاستثمار على معدل الفائدة الحقيقي باعتباره كلفة الاقتراض، وإن ميل دالة الاستثمار هو سالب: فعندما يرتفع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمارات وبالعكس.

ومن جهة أخرى، فإن سعر الفائدة يؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار وكذلك في القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي. وإن سعر الفائدة السوقي يتناسب عكسياً مع القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي، وبهذا فإن ارتفاع معدل الفائدة السوقي (i) يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية (pv) فإذا كان (pv) أكبر من التكاليف فإن الاستثمار مربح قبل ارتفاع سعر الفائدة، فعند ارتفاع سعر الفائدة السوقي بأن هذا قد يجعل (pv) أقل من التكاليف وبالتالي فإن الاستثمار غير مربح.

وكذلك فإن سعر الفائدة السوقي يؤثر في الاستثمار عن طريق تأثيره في الكفاية الحدية لرأس المال، فبعد حساب الكفاية الحدية للاستثمار يتم مقارنتها مع سعر الفائدة السوقي وبالتالي فإن ارتفاع (أو انخفاض) سعر الفائدة السوقي قد يجعل الكفاية الحدية للاستثمار أقل (أو أكبر) من سعر الفائدة السوقي وبالتالي يكون الاستثمار غير مربح (أو مربح). وذلك لأن سعر الفائدة السوقي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار. فكلما كانت عالية، كلما كانت تكلفة الفرصة البديلة عالية. بينما كلما كانت الكفاية الحدية للاستثمار عالية، فإن الاستثمار يرتفع.

ثالثاً: واقع البنى التحتية: تعرف البنية التحتية بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة، وهي عامل اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه في الإنتاج والتجارة والاستثمار داخل البلد وخارجه، وتنقسم البنى التحتية إلى نوعين وهما: بنية تحتية ملموسة وبنية تحتية غير ملموسة، وتشمل البنية التحتية الملموسة نوعية الطرق، الري، الموانئ والمطارات والجسور وغيرها. أما البنية التحتية غير الملموسة فتشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية والاتصالات الهاتفية واستخدام التكنولوجيا وغيرها من التقنيات.

وتعرضت جميع البنى التحتية في العراق إلى دمار كبير، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة ومن أهم عناصر البنى التحتية الكهرباء، إذ تمثل الإمدادات الموثوقة بالطاقة الكهربائية عاملاً حاسماً في عملية الاستثمار والإنتاج، وتشكل عصباً حيويًا للحياة المعاصرة مما يجعل هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من قبل واضعي الخطط ورسمي السياسات الاقتصادية ويتمثل هذا الاهتمام بالتخصيصات السنوية الضخمة. وإن لهذا القطاع تشابكات أمامية وخلفية لبقية القطاعات الاقتصادية في العراق، وتتمثل التشابكات الخلفية لقطاع الكهرباء في تنشيط قطاع النفط ومنتجاته والصناعات الكبيرة، أما التشابكات الأمامية فتتمثل بتنشيط قطاع الزراعة والصناعة بجميع أنواعها والتجارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

القطاع المصرفي

تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

حرص البنك المركزي العراقي على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لغرض مواكبه التطورات الدولية وتطبيق افضل الممارسات في القطاع المصرفي وذلك من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ، اذ ان المستثمرين يتجهون الى لتعامل مع المصارف التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة

- تهدف الحوكمة الى تحديد طبيعة العلاقة ما بين مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية بما يؤدي الى حماية أموال المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح فضلاً عن التركيز على الإفصاح والشفافية، ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي العراقي باعداد دليل الحوكمة المؤسسية استناداً إلى القوانين العراقية ذات العلاقة والمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية (مؤسسة التمويل الدولية IFC منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، لجنة بازل للرقابة المصرفية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB) لمساعدة المصارف على تعزيز الأطر العامة للحوكمة والإدارة الرشيدة .

تنفيذاً لخطة البنك الاستراتيجية وحرصاً منه على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الى المصارف المجازة كافة، لتعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف وتعميق مفاهيم الشفافية والافصاح لديها، اذ تضمن المعيار الزام كافة المصارف بتشكيل لجنة لتطبيقه مكونة من مجموعة أعضاء لضمان نجاح عملية التحول من معيار المحاسبة الدولي .

دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

- لقد فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات التكافل والصكوك والمشاركة قواميس البنوك الغربية واستطاعت البنوك الإسلامية ان تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية، ولغرض دعم وتطوير المصارف الإسلامية في العراق قام البنك المركزي بالإصدار النهائي للضوابط التنفيذية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وكما يلي:
- إصدار ضوابط أدوات التمويل الإسلامي .
- إصدار ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .
- إصدار ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية .
- كما قام البنك المركزي بصياغة مسودة ضوابط التأمين التكافلي وتشكيل لجنة لاستكمال صياغتها بشكلها النهائي بالاشتراك مع ديوان التأمين، وصياغة مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي وتقديمه إلى مجلس الدولة .

دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع

- سعى البنك المركزي وفق خطته الاستراتيجية الى انشاء مؤسسة لضمان الودائع التي تمثل ركناً أساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، ودعمًا لثقة المواطنين بالقطاع المصرفي ولضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف، وتنفيذاً لخطته الاستراتيجية تم توقيع عقد التأسيس للشركة مع الهيئة المؤسسة بتاريخ (٢٠١٨/١/٣١) اذ ضمت المصارف الحكومية والخاصة ومن ضمنها الاجنبية ومجموعها (44) مصرفاً موزعه بواقع (6) مصارف حكومية (22) مصرف تجاري و(16) مصرف اجنبي، اذ يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصةً ودائع الجمهور

(أفراد وشركات) مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل و خارج العراق، وهذا الامر سيُساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي .

الاسهام في تطوير الأسواق المالية

- لغرض تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في ادارة السيولة المصرفية للمصارف (التجارية والاسلامية) والاسهام في تطوير الاسواق المالية (السوق النقدي في العراق) قام البنك ببناء هيكل متنوع للأوراق المالية الخاصة به لآجال سنة فأقل واصدارها عن طريق المزادات الخاصة بالبنك وعلى نظام الايداع المركزي للأوراق المالية:

- البدء بإصدار شهادات ايداع إسلامية كنافذة استثمارية جديدة للمصارف الإسلامية في ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي، إذ تم إعداد خطة إصدار منتجات مالية جديدة قصيرة ومتوسطة الاجل مع تغييرات في نسب العوائد سواء كانت لحوالات البنك المركزي أو لشهادات الايداع الإسلامية والتقليدية

كما اقام البنك دورات تدريبية للمصارف حول نظام الايداع المركزي للأوراق المالية فيما يتعلق باستخدام النظام وخدمة الاقراض النهاري للمصارف .

لغرض البحث والتحليل في إمكانية استحداث منتجات مالية جديدة لإدارة السيولة وإيجاد أفضل التطبيقات لتنفيذ السياسة النقدية من خلال البحث في التجارب العالمية والأدوات المالية المتاحة وقياس الأثر وتحليل النتائج قام البنك المركزي بإنشاء وحدة المنتجات المالية الجديدة .

تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيم للبنك المركزي

يهدف دعم استمرارية العمل في المصارف قام البنك المركزي بإصدار تعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وتدريب لجان تقنية المعلومات والمخاطر على التعليمات وفق متطلبات المواصفة الدولية لاستمرارية الاعمال وتوصيات، استلام التغذية الراجعة من المصارف حول تطبيق تلك التعليمات .

قيام البنك بإعادة النظر بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة لتتلاءم مع المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (III) وبالتعاون مع (METAC) إذ صدرت مؤخرا في الاتي:

- دليل العمل الرقابي الذي يتمثل بضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية .
- الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل (III) .
- ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط بيع وشراء العملة الأجنبية رقم (1) لعام 2018 .
- ضوابط أدوات التمويل الاسلامي .
- التعليمات والإجراءات الصادرة عن البنك المركزي لتنظيم النشاط المصرفي في العراق بضمنها (فروع المصارف الأجنبية) .
- الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية .
- تعليمات نظام استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفة الدولية.

تطوير أداء عمليات البنك المركزي

- بعد تلبية متطلبات المواصفة الدولية خلال العام السابق حصل البنك المركزي العراقي على شهادة نظام إدارة الجودة في مجال إدارة النقد من قبل جهة المنح البريطانية (LMS Certification Limited) إذ يُعد المعيار الدولي (ISO9001) الأكثر انتشاراً في العالم لأنظمة إدارة الجودة ويساعد هذا المعيار البنك بشكل أساسي على تطوير وضبط مستوى جودة أداء عملياته في مختلف المجالات .
- الانتهاء من المرحلة الخاصة باعداد برنامج (BSRS) واجراء الاختبارات الخاصة بربط المصارف مع البنك المركزي بخصوص البيانات المالية وتدقيقها .
- بهدف التحول التدريجي إلى مركزية الحسابات قام البنك بإنجاز المرحلة الأولى الخاصة بتوحيد العمليات المحاسبية لنافذة بيع العملة، قام البنك باستحداث اقسام جديدة داخل دائرة مراقبة الصيرفة منها قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر وشعبة تقييم الضمانات العقارية وشعبة تقنية المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال .

تعزيز واستكمال البنى التحتية

لغرض تطوير البنية التحتية للاتصالات المصرفية والحصول على قنوات اتصال امنة وسريعة والحفاظ على مستويات الموثوقية والتوافرية للشبكة المصرفية قام البنك بإنجاز اعمال ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي، إذ يعمل المشروع على انشاء شبكة اتصالات مصرفية تعمل بتقنية الكيبل الضوئي في البنك المركزي تربط الفروع الرئيسية لكافة المصارف (الحكومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية) ووزارة المالية مع مواقع البنك المركزي.

انتهى البنك المركزي من تنفيذ مشروع Virtual Private Network (VPN) شبكة خاصة افتراضية بمواصفات وأجهزة متطورة ومستويات حماية وتشفير تعمل كقنوات ربط رئيسة لمستخدمي الأنظمة الإلكترونية وقنوات ربط احتياطية لإسناد شبكة الاتصالات المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي وليتم استخدامها من قبل المشاركين بالشبكة في حال توقف المسار الرئيس لشبكة الربط المصرفية .

لتلافي حالات الفشل الجزئي والتام للأنظمة وقواعد البيانات أنتهى البنك المركزي من تطوير البنية التحتية لمراكز البيانات وأنظمة قواعد البيانات وتطبيقاتها الخاصة بتشغيل قواعد البيانات وأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، إذ يوفر المشروع منصة للنسخ الاحتياطي والبرمجيات .

قطاع السكان وقوة العمل

- يتمتع العراق بالعديد من الثروات والموارد ومنها المورد البشري إذ إن العراق غني بالمورد البشري فالمجتمع الذي يتمتع بعمر متوسط اقل من (٢٠) سنة يعد مجتمعا " يافعا" فيما يعد المجتمع ذا العمر المتوسط اذا كان متوسط العمر يقع بين (٢٠-٢٩) سنة وإذا بلغ المتوسط (٣٩) سنة واكبر يعتبر مجتمعا "كهلا".
- وتشير التقديرات المتاحة الى ان متوسط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعا "يافعا" ليصبح ما بعد عام ٢٠١٥ والسنوات القادمة مجتمعا "ذو عمر متوسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب وبالتالي فإن العراق غني بالمورد البشري على نحو استثنائي فالسكان اغلبهم في سن العمل مما يجعله يملك قوة بشرية هائلة .
- حافظ معدل النمو السكاني على نسبة حققت استقرارا عند حدود ٣٪ سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام ٢٠١٧ .
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من ١٥ سنة من ٤١ ٪ عام ٢٠٠٩ الى ٤٠ ٪ عام ٢٠١٢ ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة من ٥٦ ٪ عام ٢٠٠٩ الى ٥٦,٩ ٪ عام ٢٠١٢ ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد.
- بلغت نسبة فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة (وهي الفئة المعروفة دولياً) ٢٠ ٪ عام ٢٠٠٩ ارتفعت الى ٢٠,٢ ٪ عام ٢٠١٣ مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعليم للشباب .
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ ٦٩ ٪ من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكورة لسكان الريف سوى ٣١ ٪ حسب احصائية عام ٢٠١٧ .

جدول رقم (١١)
اسقاطات السكان حسب المحافظات والبيئة لسنة ٢٠١٩

المحافظة	المجموع	ت
نينوى	٣٨٢٨١٩٧	1
كركوك	١٦٣٩٩٥٣	2
ديالى	١٦٨.٣٢٨	3
الانبار	١٨١٨٣١٨	4
بغداد	٨٣٤.٧١١	5
بابل	٢١١٩٤.٣	6
كربلاء	١٢٥.٨.٦	7
واسط	١٤١٥.٣٤	8
صلاح الدين	١٦٣٧٢٣٢	9
النجف	١٥١.٣٣٨	10
القادسية	١٣٢٥.٣١	11
المتنى	٨٣٥٧٩٧	12
ذي قار	٢١٥.٣٣٨	13
ميسان	١١٤١٩٦٦	14
البيصرة	٢٩٨٥.٧٣	15
مجموع ١٥ محافظة	٣٣٦٧٨٥٢٥	
محافظات اقليم كردستان		
اربيل	١٩٠.٣٦٠.٨	16
دهوك	١٣٢٦٥٦٢	17
السليمانية	٢٢١٩١٩٤	18
مجموع محافظات الاقليم	٥٤٤٩٣٦٤	
المجموع الكلي لسكان العراق	٣٩١٢٧٨٨٩	

المصدر: كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية

بيئة الاستثمار

قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل

وفي مسعى من الحكومة لجذب الاستثمارات الخاصة الى العراق شرع قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديله ، هذا القانون تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في تشرين الاول ٢٠٠٦ واصبح ساريا في كانون الثاني ٢٠٠٧ في كافة القطاعات، عدا الاستثمارات في انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعي المصارف والتأمين، ويبلغ الحد الادنى لرأس مال المشروع المشمول باحكام هذا القانون (٢٥٠٠٠٠٠) دولار امريكي (مائتان وخمسون الف دولار امريكي) او مايعادلها بالدينار العراقي.

حيث صدر قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ واهم ماتضمنه التعديل:

- السماح لغير العراقيين بتملك الاراضي لاغراض مشاريع الاسكان حصرا.
- شمول الشركات الاستراتيجية مع الشركات العامة المملوكة للدولة بمزايا قانون الاستثمار.
- منح هيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة في اقليم الشخصية المعنوية لتمكينها من اداء مهامها بصورة اكثر فاعلية.
- جمع واحصاء الاراضي العائدة ملكيتها للدولة وحصرها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض تخصيصها للمشاريع الاستثمارية.

كما صدر التعديل الثاني للقانون بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ واهم ماتضمنه :

- ١- اضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي او معنوي حاصل على اجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية او اي قطاع اخر تقترحه الهيئة بعدموافقة مجلس الوزراء ، اضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي او معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة .
- ٢- اضافة عبارة القطاع المختلط للفقرة (ثانيا" مادة ٢) كون القطاع المختلط مذكور قبل تعديل القانون في المادة (٣٣) .
- ٣- تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة ٢٥٪ من المشروع وبضمان منشآت المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط .
- ٤- اجاز التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ببديل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس.

- ٥- تمليك المستثمر العراقي الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والعائدة للدولة والقطاع العام ويجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة.
- ٦- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الارض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس.
- ٧- الاستثمار في المشاريع المتوقفة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي لغرض تاهيلها وتنفيذها .
- ٨- الزم التعديل الجديد للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .
- ٩- استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار.
- أ- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣
- ب- قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تاجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥
- ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه.
- د- الفقرة (ثانيا) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧
- هـ- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و ١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ١٦٥ لسنة ١٩٩٤.
- ١٠- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتبارا من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحلها ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحلها وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث ان القانون سابقا اعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات واعتبارا من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة امام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
- كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين.
- تضمن التعديل ايضا اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة.

كما وتضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعما للمنتجات المحلية.

- ١١- تضمن التعديل اعطاء صلاحيات واسعة للنافذة الواحدة بتقديم التوصيات المناسبة الى رئيس الهيئة لمنح الاجازة الاستثمارية.
- ١٢- منح المستثمر بعد حصوله على الاجازة الاستثمارية هوية خاصة بالمستثمرين يتمتع بموجبها بالامتيازات.
- ١٣- تضمن التعديل اضافة نص يتضمن التظلم من قرار سحب اجازة الاستثمار.
- ١٤- تشمل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص باحكام هذا القانون.

أهم المزايا والضمانات في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل:

- المستثمرون الاجانب يحق لهم اعادة رأس المال الذي جلب الى العراق، وكذلك اية ارباح مكتسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة للحكومة العراقية وكافة السلطات الاخرى.
- اخراج راس المال المستثمر وعوائده.
- حق التامين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تامين عراقية او اجنبية.
- فتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغير العراقية.
- منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم.
- وتكوين المحافظ الاستثمارية
- السماح للمستثمرين الاجانب بالتداول في الاسهم والسندات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الاستثمارية.
- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية والمؤسسات التربوية والتعليمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل.
- يسمح للمستثمرين باستئجار الاراضي اللازمة لاقامة المشروع لمدة تصل الى ٥٠ سنة قابلة للتجديد.
- كافة المشاريع المرخصة تكون محمية من اي نوع من المصادرة او التاميم لاي جزء من المشروع مالم يكن هناك حكم بات صادر قانونيا ضد المشروع.
- غير العراقيين العاملين في مشاريع الاستثمار يمكنهم تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة لحكومة العراق وكافة السلطات الاخرى.
- اي تعديل لهذا القانون سوف لا يكون له اثر رجعي على الضمانات والاعفاءات المذكورة اعلاه.

تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار

بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) وهيئات الاستثمار في المحافظات (PICs). حيث سمح القانون للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها تتمتع بصلاحيات منح اجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار. وقد صدر نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد مهام الهيئة الوطنية للاستثمار وحدد الهيكل الإداري لها وحدد صلاحياتها بالمشاريع الإستراتيجية.

المشاريع الاستراتيجية التي تختص بها الهيئة الوطنية للاستثمار

الهيئة الوطنية مكلفة بصياغة استراتيجية وسياسات الاستثمار الوطني على مستوى العراق ككل, وهي تضع الخطط والانظمة والتوجيهات لتنفيذ السياسات الموضوعة, وتراقب تطبيق التوجيهات والانظمة, و تختص بالمشاريع الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي وفق ما تم تحديده في نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩, وهي:

- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لا يقل رأس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- المشاريع المشتركة بين اكثر من اقليم او محافظة غير مرتبطة باقليم.
- المشاريع المتعلقة باستخراج الثروات الطبيعية مع مراعاة ماورد في المادة (٢٩) من قانون الاستثمار.
- المشاريع التي تنشأ بموجب اتفاقية تكون جمهورية العراق طرفاً فيها.
- مشاريع الصناعات الهندسية و المعدنية و البتروكيمياوية والدوائية وتصنيع و انتاج العجلات المختلفة على ان لا يقل راس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.

- مشاريع تطوير المناطق الاثرية والتاريخية.
 - مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد على ان لا يقل راس مالها عن (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
 - مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الإنتاجية عن (٣٠) ثلاثين ميكا واط.
 - مشاريع الخزانات و السدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروية منها عن (٢٠,٠٠٠) عشرين الف دونم.
 - المشاريع المتعلقة بالاتصالات.
 - المشاريع التي لا يقل راس مالها عن مليار دولار أمريكي او ما يعادله بالدينار العراقي.
 - أي مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء اعتبارها إستراتيجية ذات طابع اتحادي.
- وفيما عدا ما ورد آنفاً من مشاريع فإنها تدخل ضمن صلاحيات هيئات الاستثمار في المحافظات ومن اجل تنظيم عملها وصلاحياتها وهيكلتها الإدارية فقد صدر النظام الداخلي لهيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد تشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات وصلاحيات مجلس إدارتها وهيكلها التنظيمي .
- ولغرض تشجيع الاستثمار بشكل عام ومشاريع السكن بشكل خاص ولتمكين المستثمرين من تنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق وخاصة بناء وحدات سكنية بأنماط مختلفة من السكن ولتنظيم أسس تحديد بدلات بيع وتقدير قيمة ايجار عقارات وأراضي الدولة للمستثمرين او تحديد عائدات الدولة من المشاريع الاستثمارية المقامة عليها فقد صدر نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل واهم ما تضمنه :

- للهيئة الوطنية للاستثمار ولأغراض السكن تمليك الأرض للمستثمر مجاناً ولا يحتسب سعر الأرض ضمن الوحدة السكنية المباعة للمواطن.
- تشكيل لجنة في الهيئة الوطنية للاستثمار برئاسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تزيد قيمتها على ٢٥٠ مليون دولار أمريكي .
- تشكيل لجنة في هيئات الاستثمار في المحافظات برئاسة رئيس هيئة استثمار المحافظة المعنية تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة والقطاع العام لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن (٢٥٠) مليون دولار امريكي .
- تخصص الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي اللازمة لتنفيذ المدن السكنية المتعددة الأغراض (مجمع سكني ،ترفيهي ،غيرها)
- تؤجر الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي المطلوبة لأغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية التجارية والزراعية والخدمية والسياحية والترفيهية وغيرها .
- يبدأ تاريخ استحقاق بدل الأرض ابتداء من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع .

التزامات المستثمر

تمنح الهيئة إجازة الاستثمار بناءً على طلب يقدم إليها من المستثمر وفق شروط ميسرة تعدها الهيئة ويشتمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الآتي

-:

- ملء استمارة طلب الاجازة المعد من قبل الهيئة والمتوفر على الموقع الالكتروني
- كفاءة مالية من مصرف معتمد
- المشاريع التي قام بها المستثمر داخل العراق او خارجه
- تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية
- جدول زمني لانجاز المشروع .

خدمات منح الاجازة الاستثمارية

تعمل دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار على مساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية عن طريق :-

• تهيئة الفرص الاستثمارية :

التنسيق مع الدوائر المعنية في الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات ذات العلاقة لتهيئة قائمة بالفرص الاستثمارية للمشاريع الإستراتيجية وكذلك المشاريع المتوسطة والصغيرة.

• الدعم اللوجستي :

دعم المستثمرين من خلال :

١. تزويد المستثمرين بدراسة السوق وتفاصيل عن المناخ الاقتصادي.

٢. توجيه المستثمرين نحو المراكز والجهات الاستشارية المتخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

٣. تسهيل عملية دخول المستثمرين الأجانب الى العراق من خلال الحصول على سمات الدخول واستكمال حجوزات الفنادق والتنقل من وإلى المطار.

٤. تقديم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون عن المدن العراقية وتوزيع الثروات البشرية والطبيعية فيها.

• استحصال موافقات الجهات القطاعية :

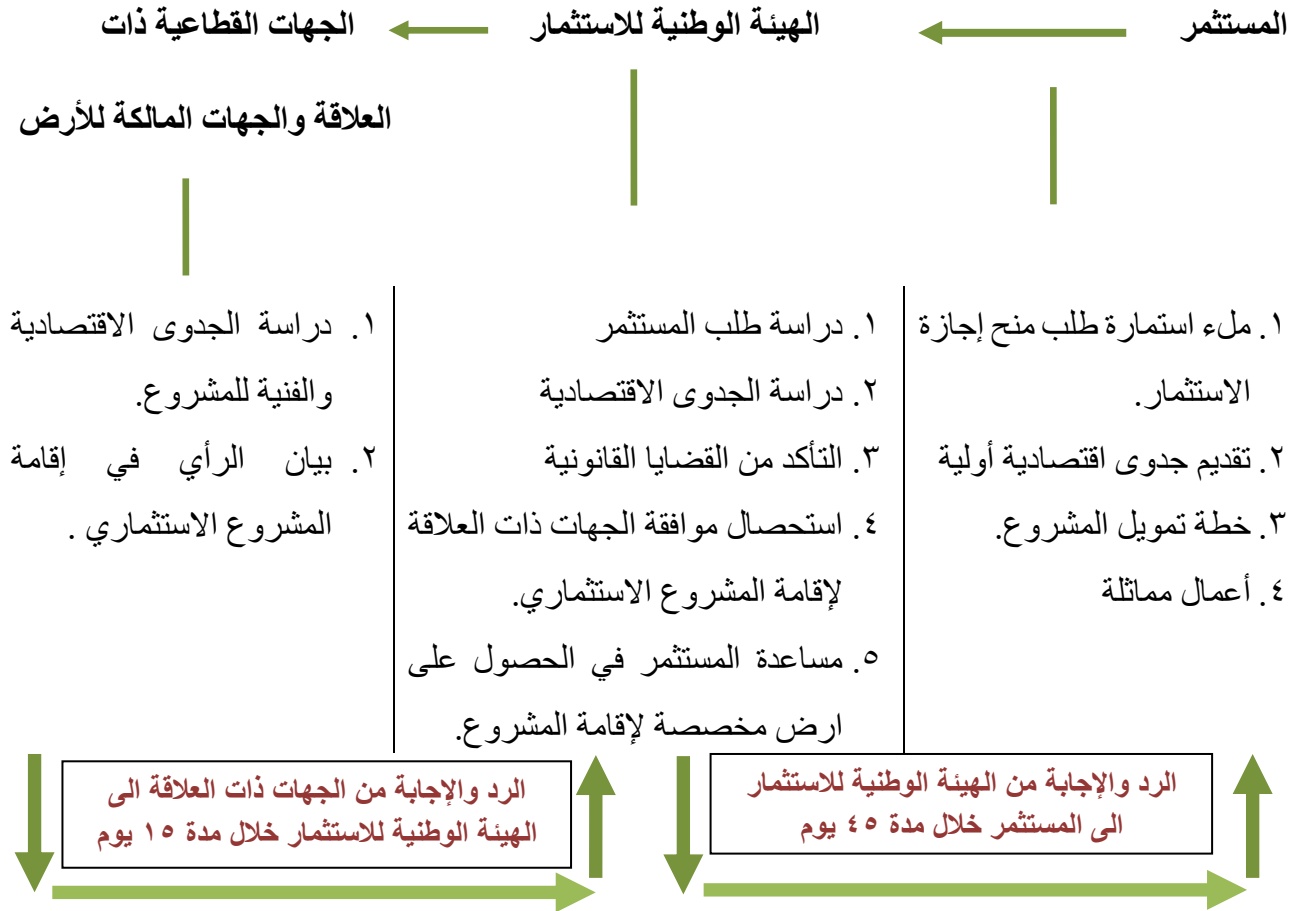
العمل على استحصال موافقات الجهات القطاعية على العروض الاستثمارية ودراسات الجدوى الفنية والمالية المقدمة من قبل المستثمرين ضمن المدة القانونية المحددة.

• الترويج:

التنسيق مع دائرة العلاقات والترويج والإعلام في الهيئة الوطنية للاستثمار بشأن عرض الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين فضلا عن تعريف القطاع الخاص المحلي بالشركات الأجنبية.

إجراءات منح الإجازة الاستثمارية

تقوم دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار بمساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية من خلال الإجراءات المبينة في المخطط التوضيحي:-



حيث يوضح المخطط أعلاه بأن إجراءات منح الإجازة الاستثمارية تتضمن الآتي:-

١. قيام المستثمر بتقديم طلباً الى الهيئة الوطنية للاستثمار يشير الى رغبته في الاستثمار في العراق من خلال ملئ استمارة طلب منح الإجازة الاستثمارية المعدة من قبل الهيئة والتي يمكن للمستثمر الحصول عليها مباشرة من الهيئة الوطنية للاستثمار أو عبر الموقع الالكتروني للهيئة: (www.investpromo.gov.iq).
 ٢. تقديم خطة تمويل رصينة معززة بكتاب من مصرف معتمد يؤيد قدرة المستثمر على تنفيذ المشروع وضمن انجازه وفقاً للمدة المحددة.
 ٣. تقديم دراسة جدوى اقتصادية أولية للمشروع وعرض فني يبين تفاصيل المشروع المزمع إنشاؤه.
 ٤. الجدول الزمني لتنفيذ المشروع
 ٥. قائمة بالمشاريع المنجزة والمماثلة داخل أو خارج العراق.
- وبعد اكتمال كافة الوثائق المطلوبة في أعلاه فإن الهيئة الوطنية للاستثمار تقوم بدراسة الطلب وفقاً لما موضح في المخطط السابق واستحصال الموافقات الأصولية من الجهات ذات العلاقة بغية منح الإجازة الاستثمارية خلال مدة ٤٥ يوماً من تاريخ اكتمال وثائق المستثمر وتقديمها للهيئة.
- بعد الحصول على إجازة الاستثمار فإنه ينبغي على المستثمر الالتزام بالآتي :**
- إشعار الهيئة تحريراً بتاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع.
 - مسك حسابات أصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق.
 - مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع و المعفاة من الرسوم مع تحديد مدد اندثار هذه المواد.
 - المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق وكذلك معايير الجودة المعمول بها دولياً (ISO) وفي دول الاتحاد الأوروبي (EU).
 - الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجال الرواتب والإجازات وظروف العمل كحد أدنى.
 - الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل مع الواقع.
 - تدريب المستخدمين والعمال العراقيين وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين.

التسجيل القانوني للشركات في العراق

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ونظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ نظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والأجنبية تسمح للشركات الأجنبية فتح فرع او مكتب لها داخل العراق من خلال التسجيل لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة والحصول على رقم هوية عمل .

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ نظم أنشطة التأسيس للشركات والتجارة للأعمال العراقية ولغرض تسجيل شركة في العراق سواء كان مالكا عراقيا ام اجنبيا ينبغي ان يتم الخطوات الآتية :

١- تحديد الصنف الذي تعود له الشركة موضوع البحث حسب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وللاطلاع على تفاصيل اكثر يرجى زيارة الرابط:

www.investpromo.gov.iq

٢- تنفيذ كل إجراءات التسجيل المطلوبة وكالاتي:

- أ- تسجيل الاسم التجاري لدى غرفة التجارة ذات الصلة أو اتحاد الغرف التجارية.
- ب- تقديم عقد موقع من قبل مؤسسي الشركة يبين اسم الشركة وأنشطتها ورأس مالها والوثائق الشخصية لمؤسسيها.
- ج- ايداع رأس مال مناسب للشركة بالدينار العراقي لدى بنك عراقي وتبليغ مسجل الشركات.
- د- دفع كافة الرسوم المطلوبة لتسجيل الشركة لدى مسجل الشركات.
- هـ- ينبغي على الشركات المساهمة تقديم شهادة اكتتاب موقعة من قبل المؤسسين ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة.

- و- تحديد الأنشطة التجارية للشركة.
- ز- تقوم دائرة تسجيل الشركات باستكمال موافقة وزارة الداخلية للشركات التي يساهم فيها مساهمين غير عراقيين.
- ح- الحساب المالي للشركة للسنة الاخيرة
- ط – عنوان النشاط التجاري في العراق
- اما فروع ومكاتب الشركات الاجنبية فتتم وفقا لنظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ التي سمحت للشركات الاجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها وفقا لالية تضمنها النظام.

٣- بعد تأسيس الشركة :

- أ- تعيين مشاور قانوني (محامي) للشركة مسجل لدى نقابة المحامين العراقيين.
- ب- تعيين محاسب قانوني مجاز من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.
- ج- تعيين مدير تنفيذي
- د- فتح فرع للمكتب او للشركة الاجنبية

الشراكات المحلية

بينما يواصل البلد تحسين البيئة المنظمة للاستثمار وارساء دعائم الاستقرار السياسي والامن فان هنالك فوائد متوقعة من اعتماد استراتيجية الشراكة مع شركاء عراقيين محليين، حيث ان بإمكان الشركاء المحليون الحصول على معرفة السوق الحيوية والتعامل مع المتطلبات التنظيمية وتوفير العمالة والمدخلات الأخرى بأسعار تنافسية واستخدام شبكة المبيعات المؤسسة مسبقا والمحافظة على علاقات العمل الضرورية الأخرى أي المصرفية والقانونية والتوزيع التي تكون مهمة لنجاح المشروع الاستثماري ، كما ان بالامكان الدخول في شراكات مع القطاع العام وفقا لاحكام المادة (٣٣/ب) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل واحكام المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

اتفاقيات العراق الثنائية والمتعددة الأطراف

اولا : الاتفاقيات الثنائية :

الاتفاقيات الموقع عليها وهي مع كل من :

(اليابان – فرنسا – ألمانيا – بيلاروسيا – ارمينيا - الكويت – الاردن – ايران- السعودية) اضافة الى الاتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بخصوص حوافز الاستثمار .

١ . الاتفاقيات المتفاوض بشأنها وهي مع كل من :

(روسيا - التشيك – هولندا – ايطاليا) .

٢ . الاتفاقيات التي سيتم التفاوض بشأنها وهي مع كل من :

(كندا – الصين – كوريا الجنوبية - تركيا – النمسا - سلوفاكيا – بولندا – اسبانيا – البرتغال – رومانيا – ليتوانيا- اندونيسيا – فيتنام – لبنان – سلطنة عمان – الامارات العربية المتحدة – مصر – البحرين – البوسنة والهرسك- مقدونيا) .

ثانيا: الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي انضم العراق اليها :

١ . الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) .

٢ . الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٨ (WAIPA) .

٣ . المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني ودول اخرى (ICSID) .

٤ . الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية .

٥ . اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٦ . اتفاقية مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة ١٩٧٤ .

٧ . اتفاقية القاهرة لتسوية نزاعات الاستثمار في الدول العربية لسنة ٢٠٠٠ .

٨ . اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري لسنة ١٩٨٧ .

٩ . اتفاقية الامم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول .

ثالثا : الاتفاقيات المتعددة التي سينضم العراق اليها

- اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ احكام المحكمين الاجنبية .

مذكرات التفاهم

اولا : مذكرات التفاهم الموقعة

١. مذكرة تفاهم للتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويتية .
٢. مذكرة تفاهم مع مركز التعاون الياباني JCCME .
٣. مذكرة التفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر .
٤. مذكرة التفاهم مع الوكالة الكورية لتطوير التجارة والاستثمار
٥. مذكرة تفاهم مع اليونان

ثانيا: مذكرات التفاهم غير الموقعة

١. مذكرة التفاهم مع هيئة الاستثمار الباكستانية
٢. مذكرة التفاهم مع المركز الروماني للتجارة والاستثمار
٣. مذكرة التفاهم مع سريلانكا

المناطق الحرة في العراق

يسمح قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لعام ١٩٩٨ بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المشاريع الصناعية التجارية والخدمية ويعمل هذا القانون بالتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم ٤ لعام ١٩٩٩، وحسب قانون هيئة المناطق الحرة تعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية. كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع فيها من كافة الضرائب والرسوم طيلة مدة تنفيذ المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء وتقتضي عملية التقديم الخاصة بالمستثمر تقديم طلب ودفع رسم مقداره ١٠٠ دولار امريكي الى هيئة المناطق الحرة . ويمكنكم زيارة موقع

الهيئة العامة للمناطق الحرة <http://freezones.mof.gov.iq>

تعتبر المناطق الحرة احدى الدعائم المهمة التي يركز عليها الاقتصاد الوطني خصوصا في البلدان النامية وتعرف بانها عبارة عن مقاطعات صغيرة موجودة داخل الحدود السياسية للبلد ، لكنها تعتبر خارج الحدود الكمركية لذلك البلد أي ان كل ما يصدر من والى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسم الكمركي ، وقد تأسست الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ ولغرض مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية في اطار من الحرية الاقتصادية وبهدف عزل هذه التطورات عن مسيرة الاقتصاد العراقي وخصوصيتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الى امام عن طريق اجتذاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية واقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة ويوجد حاليا ثلاثة مناطق مناطق حرة تابعة إلى الهيئة هي (نينوى ، خور الزبير ، القائم) وتكمن الفلسفة الاقتصادية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الاكبر لعموم اقتصاد البلد واعتمدت العديد من دول العالم اسلوب انشاء المناطق الحرة وخصوصا في الدول النامية لما لتلك المناطق الحرة من اهمية في خلق مصادر تمويلية اضافية لتنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية بطريقة انتقائية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الايدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة .

١. الموقع الجغرافي للعراق :

يحتل العراق موقع ستراتيجي وسيط بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادنى والعالم الغربي كما ان العراق يرتبط بشبكة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سكك الحديد .

٢. الانشطة المسموح بمزاوتها في المناطق الحرة :

لقد سمح القانون بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية للعمل في المناطق الحرة عدا المحظورة منها كالصناعات الملوثة للبيئة ، المواد السامة او المضرة بالصحة العامة ، المسكوكات المعدنية والنقود المزيفة والمقلدة ،قوالب سك النقود والمطبوعة والمنقوش عليها ، الكتب والكراريس واشرطة التسجيل وكل شي غير لائق ومنافي للاخلاق العامة .

٣. الية واجراءات العمل في المناطق الحرة العراقية :

ان الية واجراءات العمل في المناطق الحرة الثلاث تتمحور في قيام الهيئة بتاجير الاراضي والمنشآت للمستثمرين (افراد او شركات) عراقية او عربية او اجنبية لاقامة مشاريع(صناعية . تجارية . خدمية) بموجب عقود استثمار تبرم بين الهيئة والمستثمر. تكون مدة التعاقد مع المستثمر حسب نوع المشروع .

- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

- اعفاء راس المال والارباح والايرادات الناجمة عن الاستثمار من كافة الضرائب والرسوم طيلة عمر المشروع بما فيه تاسيس وبناء المشروع .

- الغاء اجور العاملين الاجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم إلى خارج العراق اما العمالة العراقية فان ٥٠٪ من اجورهم تعفى من ضريبة الدخل .
- الغاء البضائع والمواد الاولية المستوردة والمصدرة من كافة الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة إلى داخل البلد
- لا يخضع ادخال واخراج العملات الاجنبية او التعامل بها داخل المنطقة الحرة إلى أي قيد او شرط .
- السماح للمستثمرين في المناطق الحرة لفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات واردة من الخارج .
- منح المستثمرين امتياز ادخال كمركي مؤقت عن سياراتهم وفق حاجة المشروع .
- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار او ادخال شريك او اخراج شريك

مجال شمول القانون

يسمح قانون المناطق الحرة بممارسة الأنشطة التالية في المناطق الحرة:

- أ- النشاطات الصناعية (الانتاجية والاستهلاكية)، عمليات التجميع ، التصنيع واعداد التعبئة.
- ب- عمليات الخزن - اعادة التصدير والتجارة.
- ت- مشاريع الخزن والخدمات والنقل بكافة انواعه.
- ث- نشاطات العمل المصرفي - التامين واعداد التامين.
- ج- النشاطات والخدمات التكميلية والمهنية المساعدة.

لمزيد من المعلومات عن المناطق الحرة في العراق يرجى زيارة موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة على الرابط

<http://freezones.mof.gov.iq>

المناطق الاستثمارية الامنة في العراق

فقد قامت الهيئة الوطنية للاستثمار بصياغة استراتيجية للمناطق الاستثمارية في العراق بالتعاون مع برنامج الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم أعداد مسودة للمبادئ العامة لدراسة الجدوى التي تتعلق بموقع المنطقة الاستثمارية التجريبية في محافظة بابل وكذلك مسودة تقييم لحماية الاستثمار من اجل المستثمرين في العراق كما حشد البرنامج عدد من الاستشاريين والمحامين والخبراء الماليين والمستثمرين للاسهام بوجهات نظرهم وخبراتهم في تحديد الشروط والاوضاع التي تحقق جدوى الاستثمار الكبير. والآن بصدد استكمال المتطلبات ليتم تهيئتها وعرضها من ضمن المناطق الاستثمارية الامنة وهي:

١. المنطقة الاستثمارية في محافظة بغداد (عدة مواقع مرشحة).
٢. المنطقة الاستثمارية في محافظة البصرة / منطقة خور الزبير.
٣. المنطقة الاستثمارية في محافظة بابل / منطقة حطين.
٤. المنطقة الاستثمارية في محافظة الانبار .
٥. المنطقة الاستثمارية في منطقة الفرات الاوسط (بين محافظتي النجف الاشرف ومحافظة كربلاء المقدسة).
٦. المنطقة الاستثمارية في محافظة نينوى .
٧. المنطقة الاستثمارية في محافظة ديالى / مخيم العراق الجديد

شركات التأمين

وصل عدد شركات التأمين في العراق (٣٤) شركة منها ثلاث شركات تأمين عامة والباقي شركات تأمين تابعة للقطاع الخاص ، وقد بلغ اجمالي موجودات الشركات العامة الثلاث (١٤٧,٧٢٧,٧) مليون دينار فكانت نسبة موجودات كل شركة من اجمالي موجودات هذه الشركات متوزعة بشكل متفاوت حيث كانت الحصة السوقية الكبرى بالنسبة لشركة التأمين العراقية العامة تتمثل بالتأمين الاجتماعي البالغ نسبته (٧٨٪) من اجمالي التأمين للشركة ، اما بالنسبة لشركة اعادة التأمين العراقية العامة فكانت الحصة السوقية الكبرى تتمثل بتأمين الحريق بنسبة (٦٣٪) من اجمالي التأمين للشركة اما شركة التأمين الوطنية فلم تتوافر بيانات كافية عنها .

اما رؤوس اموال هذه الشركات فقد وصل الى ٣٢,٠٠٠ مليون دينار ، وكانت نسبة ارباح الشركات العامة الى اجمالي موجوداتها كالاتي : شركة التأمين الوطنية (٦٧٪) شركة التأمين العراقية العامة ١٣٪ شركة اعادة التأمين العراقية ٢٪ فعلى الرغم من ان شركة اعادة التأمين تبلغ موجوداتها ٤٢٪ من مجموعة الشركات العامة الا ان نسبة ارباحها منخفضة وهذا يعود الى عدة اسباب اهمها عدم وجود فروع لهذه الشركة .

حماية العلامة التجارية ، التصاميم الصناعية ، حقوق النشر

حقوق النشر

ترمي قوانين حق المؤلف العراقية الالتقاء مع المعايير الدولية المطبقة حالياً والاعتماد بمعايير منظمة التجارة العالمية، وتعتبر هيئة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة الجهة المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف، ويتمتع بالحماية بموجب القواعد الحالية مؤلف المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم. يعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه. وتشمل الحماية من قام بتعريب المصنف أو ترجمته أو مراجعته أو تحويله إذا كان المصنف مبتكراً لحساب شخص آخر فإن حقوق التأليف تعود إلى المؤلف إذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك.

لا يجوز نسخ الروايات المتسلسلة أو القصص القصيرة وغيرها من المصنفات الأدبية أو العلمية التي ينشرها مؤلفوها في الصحف أو الروايات إلا بأذن منهم. تحمي الحقوق المالية المكفولة للمؤلف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة من تاريخ وفاته. وتمنح الأحكام القانونية الجديدة (امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٨٣) الحماية كذلك لفناني الأداء والحق الحصري في البث والنقل العلني والأشكال المبتكرة في الاتصالات وبما يتماشى مع المعايير الدولية المقبولة لحماية العلامة التجارية. بإمكان المستثمرين أن يسجلوا علامات تجارية جديدة لدى سجل العلامات التجارية في وزارة

الصناعة والمعادن (MIM) يرجى زيارة: www.industry.gov.iq

- بإمكان المستثمرين أن يحولوا ملكية ويمنحوا إجازات لاستعمال العلامة التجارية المسجلة.
- القوانين العراقية تحمي العلامات التجارية المسجلة لمدة ١٠ سنوات.
- بإمكان المستثمرين أن يمددوا لـ ١٠ سنوات أخرى إذا أعاد مالك العلامة التجارية تقديم طلب خلال ستة أشهر من انتهاء نفاذية العلامة التجارية.

التصاميم الصناعية

تتم الموافقة على طلب تسجيل التصاميم او النماذج الصناعية عندما يكون التصميم او النموذج الصناعي جديداً او مبتكراً، ولايعتبر التصميم او النموذج الصناعي مبتكراً في الحالات الآتية:

اولاً: اذا تم عرضه او وصفه او وصف استعماله للجمهور قبل ايداع طلب التسجيل .

ثانياً: اذا تم عرضه او وصفه بعد تقديم طلب التسجيل في دولة تعامل العراق على اساس مبدأ المعاملة بالمثل .

ثالثاً: انه قد عرض في معارض وطنية او دولية او كان التصميم او النموذج الصناعي قد عرض للجمهور في مؤتمر او صحيفة علمية خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر قبل تاريخ تقديم طلب التسجيل في العراق .

رابعاً: اذا كان يتضمن اختلافات غير اساسية بالنسبة الى تصميم او نموذج صناعي سابق، او خصص لمنتج من نوع اخر يختلف عن المنتج الذي سبق وان سجل له تصميم او نموذج صناعي .

دائرة الضمان الاجتماعي للعمال

يتوجب على كافة الشركات، وقبل ممارسة الاعمال، التسجيل لدى وزارة المالية/ هيئة التقاعد الوطنية/ دائرة الضمان الاجتماعي للعمال ودفع امانات مقابل استقطاعات الضمان الاجتماعي المبنية على اساس عدد العاملين والرواتب المقدرة لثلاثة اشهر ويحصل المستثمر على وصل استلام من الوزارة يؤيد تسديد المبلغ ويحتوي الوصل على رقم الضمان الاجتماعي للشركة وتسدد مستحقات الضمان الاجتماعي بعد ذلك على اساس فصلي ويبلغ الضمان الاجتماعي ١٧٪ من رواتب المستخدم. وتكون مساهمة رب العمل ١٢٪ ومساهمة المستخدم ٥٪ وتسدد الدفعات من قبل اصحاب العمل الى دائرة الضمان الاجتماعي للعمال بصكوك معتمدة، وان الخطوة الاولى للتسجيل لدى وزارة العمل والحصول على وصل استلام تتطلب حوالي اسبوع واحد وهناك رسوم مصاحبة لهذه العملية. يرجى زيارة موقع هيئة التقاعد الوطنية على الرابط: www.molsa.gov.iq

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠

ينظم قانون التعريفة الكمركية الجديد والمصادق عليه من قبل مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٢-١-٢٠١٠ نسب رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعرفرة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة به, كما يعتمد العراق في نظامه الكمركي نظام الترميز المنسق (Harmonized System-HS).

قوانين اخرى ذات علاقة

قانون الاستثمار الصناعي للقطاعات الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤

قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤

قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠

قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩

قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٠

قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل

صادق مجلس النواب العراقي في ١٢/١/٢٠١٠ على قوانين اخرى وهي قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ و قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى توفير شروط المنافسة العادلة للمنتجات المحلية.

اما القانون الاخر فهو قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها ولدعم الاقتصاد الوطني ولتحسين انسيابية السلع والخدمات .

مقاييس النوعية

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هي الجهة الحكومية التابعة لوزارة التخطيط المسؤولة عن مراقبة جودة المنتجات في العراق ويقوم الجهاز المذكور بفحص ومعاينة البضائع المحلية والمستوردة من ناحية العناصر الصحية والسلامة والنوعية فضلاً عن كون العراق عضو في المنظمة الدولية للتقييس (ISO) الذي يقدم معونة فنية الى الدوائر المسؤولة عن براءة الاختراع وشؤون اخرى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية .

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية <http://www.cosqc.gov.iq>

مقاييس الصحة الغذائية والصحة النباتية

تقوم وزارة الزراعة باصدار شهادة الصحة النباتية قدر تعلق الامر بالمنتجات الزراعية، كما تقوم باصدار شهادة الصحة الحيوانية بالنسبة للحيوانات الحية، اما شهادة الصحة الغذائية فتصدر عن وزارة الصحة بالنسبة للمنتجات الغذائية المصنعة.



الاستثمار في إقليم كردستان العراق

ينظم الاستثمار في إقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في إقليم كردستان والتي اتخذت خطوات مهمة لجذب الاستثمار وعرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وهناك مشاريع نفذت بالفعل في الاقليم منها السكنية والفندقية وكذلك عدد من الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأمريكية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومجموعة اخرى من المشاريع الصناعية.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

<http://www.kurdistaninvestment.org>



بيانات اساسية

- منطقة الوقت: GMT + ٣ ساعات
- ساعات العمل: ٨٠٠-١٥٠٠
- اسبوع العمل: الاحد الى الخميس
- رمز الاتصال الدولي: ٩٦٤
- الكهرباء: ٢٢٠ فولت AC ٥٠ هيرتز
- اللغات الرئيسية: العربية، الكردية، التركمانية

العطل الرسمية

التاريخ	المناسبة
١ / كانون الثاني	راس السنة الميلادية
٦ / كانون الثاني	عيد الجيش العراقي
٢١ / آذار	عيد الربيع
١ / ايار	عيد العمال العالمي
١٤ / تموز	عيد تأسيس جمهورية العراق
٢٥ / كانون الاول	مولد السيد المسيح

العطل الاسلامية (حسب التقويم الهجري)

التاريخ	المناسبة
الاول من شهر محرم	راس السنة الهجرية
١٠ محرم	عاشوراء
١٢ ربيع الاول	المولد النبوي الشريف (ميلاد النبي محمد "ص")
١-٣ من شوال	عيد الفطر ٣ ايام
١٠-١٤ ذي الحجة	عيد الاضحى- ٤ ايام

كيفية تقديم طلب تأشيرة عمل الفيزا

ينبغي ان تنجز طلبات تأشيرة العمل في السفارات العراقية قبل المغادرة ويمكن مخاطبة الهيئة الوطنية للاستثمار لاستحصال سمة الدخول اصوليا لرجال الاعمال والمستثمرين.

يتم منح سمة دخول مباشرة" للمستثمرين ورجال الاعمال حصرا" خلال مدة اقصاها (٤٨) ساعة لغرض اكمال منح الاجازة الاستثمارية . وبامكان رجال الاعمال والمستثمرين تقديم طلبات للحصول على سمة الدخول الى العراق الى الهيئة الوطنية للاستثمار- دائرة العلاقات العامة حصرا ومن خلال البريد الالكتروني المبين في ادناه ومن ثم ستقوم الهيئة بتسهيل حصولهم عليها من خلال ملا الاستثمارة التالية :

prd@investpromo.gov.iq

*جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لا يتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة داخل العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

*جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

اما بالنسبة للمستثمرين الذين يقدمون للحصول على سمة دخول عن طريق هيئات المحافظات فيتم اتباع الخطوات التالية بالنسبة لهم :

- ١- تكون مفاتحة الهيئة بموضوع طلب منح سمات الدخول للمستثمرين ورجال الأعمال والأيدي العاملة بتوقيع رئيس هيئة استثمار المحافظة أو نائبه حصراً وترسل النسخة الأصلية الملونة الى الهيئة الوطنية للاستثمار .
- ٢- تكون إعداد وأسماء الأشخاص في الكتاب بشكل واضح وبقائمة مغلقة وبتوقيع رئيس الهيئة علي الكتاب وعلى القائمة المرفقة وتكون للأجانب بالانكليزية إما الجنسية (بنغلاديش – هندي) فتكتب بالانكليزية والعربية ويكتب الاسم الأول ثم اللقب في الجدول المرفق .
- ٣- يرسل كتاب التعهد الأصلي من قبل الشركة مختوم بختمها المعتمد وختم هيئة استثمار المحافظة المعتمد ويذكر في التعهد بعدم تسرب العمالة خارج ارض المشروع أثناء العمل وبعد انتهاء المشروع مع ذكر العدد وجنسياتهم واسم المشروع ويسلم عن طريق المعتمد إلى الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد.
- ٤- تكون نسخ الجوازات المرفقة ملونة وواضحة وبالحجم الأصلي مع مراعاة فترة صلاحية جواز السفر قبل ٦ أشهر من انتهاء الصلاحية وتكون للجنسيات(بنغلاديش – هندي) صفتين صفحة الاسم والصورة والصفحة الثانية اسم الأب وإلام وحسب تعليمات مديرية شؤون الإقامة .
- ٥- يتم استيفاء مبلغ (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار عراقي عن كل شخص اجنبي يطلب المستثمر استحصال سمة دخول له للعمل في اي مشروع استثماري.
- ٦- وتعتمد الجداول ادناه :

*جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لا يتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة داخل العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

*جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

*جدول رقم ٣ للمستثمرين حصراً" يتم منح فيزا لـ (زيارة مدتها شهر ، اعتيادية ومدتها ٣ اشهر ، ومتعددة ٦ اشهر) مع ضرورة

تحديد اسم المطار (بغداد، نجف، بصرة) الذي سيتم الدخول الى البلاد من خلاله

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

الخطوط الجوية العاملة في العراق :

يعمل في العراق عدد من الخطوط الجوية العراقية والعربية والعالمية والتي بالامكان الدخول الى مواقعها الالكترونية للحصول على تفاصيل الرحلات من وإلى العراق وهي كما يلي :

ت	الخطوط الجوية	الموقع الالكتروني
١.	العراقية	http://www.iq-airways.com
٢.	الاماراتية	http://www.emirates.com
٣.	الاردنية	http://www.rj.com/
٤.	النمساوية	http://www.austrian.com/
٥.	الاتحاد	http://www.etihad.com
٦.	القطرية	http://www.qatarairways.com
٧.	الايرائية	http://www.iranair.com
٨.	التركية	http://www.turkishairlines.com/
٩.	اللبنانية	http://www.mea.com.lb
١٠.	المصرية	http://www.egyptair.com
١١.	الشرق الاوسط	https://www.mea.com
١٢.	فلاي دبي	https://www.flydubai.com
١٣.	فلاي بغداد	http://www.flybaghdad.net

شبكات الاتصالات

يوجد العديد من الشركات الخاصة بالاتصالات والتي تقدم خدمات الاتصال والانترنت وهي ذات كفاءة جيدة :

الموقع الالكتروني	شبكة الهاتف النقال	ت
https://www.iq.zain.com	زين	١.
http://www.asiacell.com	اسيا سيل	٢.
http://www.korektel.com	كورك	٣.
http://www.etisaluna.com	اتصالنا	٤.
http://www.omnnea.com	امنية	٥.
http://www.kalimattelecom.com	كلمات	٦.

الفنادق

نوجز في ادناه بعض التفاصيل الخاصة بخمسة من الفنادق الكبرى في العراق والتي يستطيع المسافر الى البلاد التعامل معها لاغراض الإقامة او إقامة المؤتمرات والملتقيات المختلفة :

ت	الفندق	عدد الغرف	عدد القاعات	عدد المطاعم	تفاصيل الاتصال
١.	فندق رويال توليب الرشيد	٤٤٩ غرفة ٣٣ جناح	٤ قاعات - قاعة الزوراء – تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة بغداد : تتسع لـ ٨٠ شخص - القاعة الشمالية: تتسع لـ ٣٠ شخص - القاعة الجنوبية: تتسع لـ ٣٠ شخص	٥ مطاعم - المطعم الصيني : يتسع لـ ١٠٠ شخص - مطعم الزاهر : يتسع لـ ٢٥٠ شخص - مطعم ربحانة: يتسع لـ ٢٠٠ شخص - مطعم ألف ليلة و ليلة : يتسع لـ ١٢٠ شخص - المطعم الوطني : يتسع لـ ٩٠ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠١٣٣٣٧٠ reservation@royaltulipalrasheed.com www.royaltulipalrasheed.com
٢.	كرستال كراند عشتار	٣٠٧	٥ قاعات - قاعة تموز : تسع لـ ٨٠٠ شخص - قاعة عشتار : تتسع لـ ١٠٠ شخص - قاعة كلكامش : تتسع لـ ٦٠ شخص - قاعة بغداد : تتسع لـ ١٠٠ شخص - قاعة اوروك: تتسع لـ ٧٠ شخص	٢ مطعم - مطعم الوركاء : يتسع لـ ٩٠ شخص - مطعم دنانير : يتسع لـ ١٠٠ شخص	شارع السعدون ، بغداد / العراق ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٧١٢ Cristal.grandishtar@crystalhospitality.com www.crystalhospitality.com
٣.	فندق بابل	٣٠٠ غرفة	٢ قاعة اجتماعات - صالة ضخمة تتسع لـ ٦٠٠ شخص	- المقهى العربي - قصر السماء طعم خاص بالفندق يقدم مناظر بانورامية لبغداد تمتد على ٣٦٠ درجة - مطعم شناسيل - المطعم اللبناني - مطعم أوروك الاسيوي - مقهى بهو الفندق	بغداد / الجادرية babilhotel@yahoo.com
٤.	فندق المنصور ميليا	١٣٥	٦ قاعات - قاعة قرطبة : تتسع لـ ٥٠٠ شخص - قاعة الحمراء : تتسع لـ ١٥٠ شخص - قاعة العباسي : تتسع لـ ١٥٠ شخص - قاعة الخيام : تتسع لـ ٧٠ شخص - قاعة غرناطة : تتسع لـ ٢٥ شخص - قاعة اللوبي بار : تتسع لـ ٥٠ شخص	٥ مطاعم - مطعم دجلة : ٢٠٠ شخص - المطعم الفرنسي : يتسع لـ ١٠٠ شخص - المطعم الايطالي : يتسع لـ ١٢٠ شخص - المطعم الصيني : يتسع لـ ٨٠ شخص - المطعم البغدادي: ٥٠ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠٢٢٠٧٧٥ mansourhotel@yahoo.com
٥.	فندق فلسطين الدولي	٢٧١	٣ قاعات - قاعة صلاح الدين : تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة جنين : تتسع لـ ١٢٠ شخص - القاعة العراقية للاجتماعات : تتسع لـ ٣٠ شخص	مطعمين - مطعم قطار الشرق : يتسع لـ ١٥٠ شخص - كافتريا ومطعم دجلة: يتسع لـ ١٥٩ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٩٠٥١٥٥١٥٠ com.palestinehotel@yahoo.com
٦.	فندق بغداد	١٧٥	فاعتان - قاعة الاقواس – تتسع لـ ٣٠٠ شخص - قاعة دجلة : تتسع لـ ١٥٠ شخص	مطعمين	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٨٨٢٢٠٩٠ relationsbaghdadhotel@yahoo.com

